المسئولية
المجتمعية
للشركات

مجتمعنا... مسئوليتنا

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

قطاع تنمية الأعمال
الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية

نشرات إليكترونية

نحو عمل مسؤول ومستدام: مبادئ إعلان الشركات متعددة الجنسيات

(ILO MNE Declaration)

إعداد: سارة فهمي - باحث ممتاز
الإدارة الدراسات والعلاقات -الادارة المركزية للمسئولية المجتمعية للشركات

المسئولية
المجتمعية
للشركات

مجتمعنا ... مسئوليتنا

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

قطاع تنمية الأعمال
الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية

نحو عمل مسؤول ومستدام: مبادئ إعلان الشركات متعددة الجنسيات

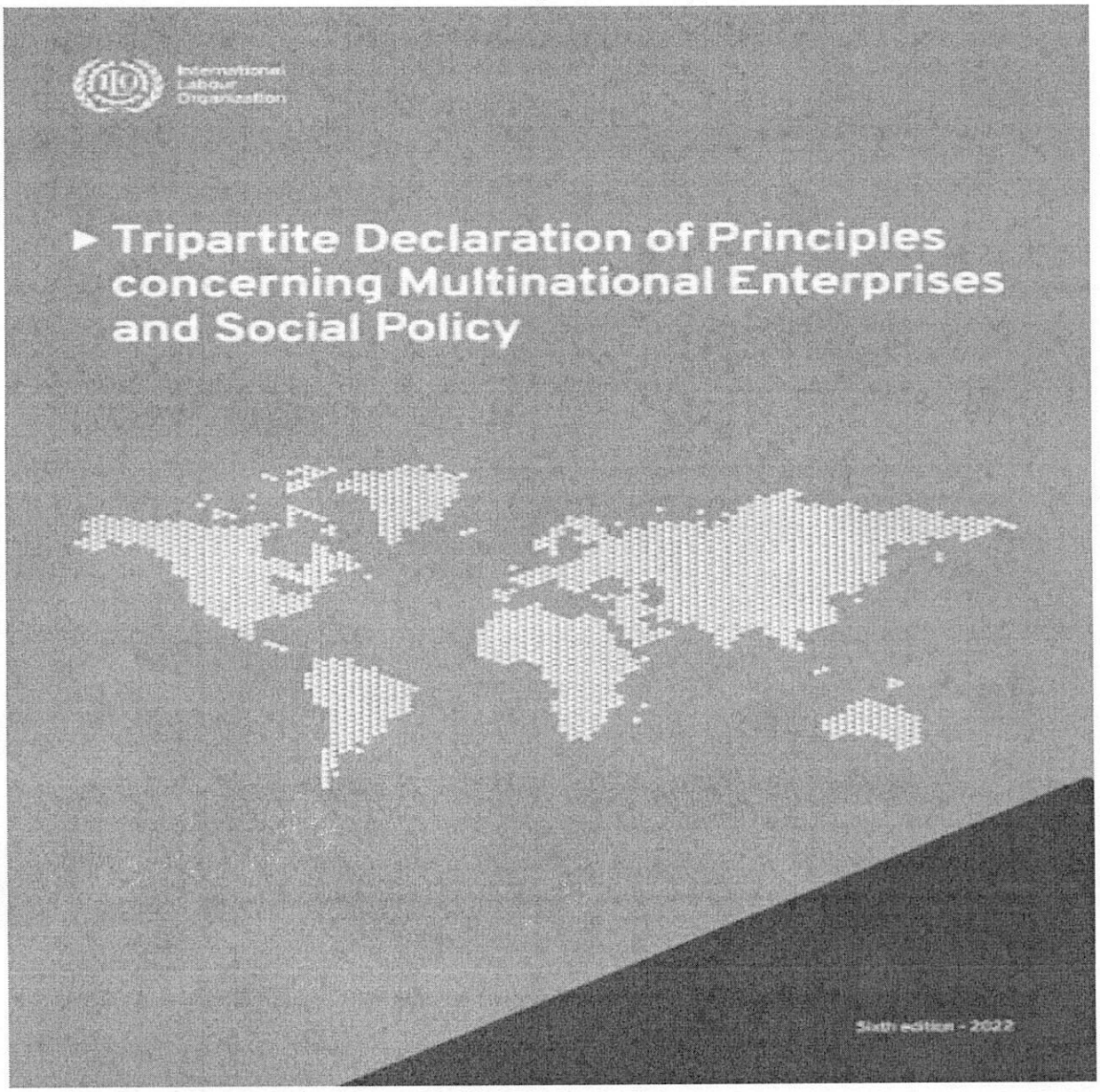

المسئولية المجتمعية للشركات

مجتمعنا... مسئوليتنا

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

قطاع تنمية الأعمال
الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية

إعلان الشركات متعددة الجنسيات (ILO MNE Declaration)

ما هو الإعلان واهميته:

هو إعلان ثلاثي الأطراف (الحكومات – أصحاب العمل – العمال)، وضعته منظمة العمل الدولية عام 1977 وتم تحديثه عام 2017، هو إعلان صادر عن منظمة العمل الدولية ومعتمد من الحكومات وأصحاب العمل والعمال حول العالم، فهو وثيقة توجيهية دولية تهدف إلى تعزيز الاستثمار المسؤول وتحقيق توازن بين مصالح الشركات والمجتمع والعاملين.

ويُعتبر الإعلان بمثابة صكّ «المنظمة الدولية» التابعة للأمم المتحدة، الوحيد الذى يُقدِّم توجيهات مباشرة حول كيفية مساهمة الشركات متعددة الجنسيات، في تحقيق عمل لائق للجميع، ويُسلِّط الضوء على الدور المركزي للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، فضلًا عن العلاقات الصناعية والحوار الاجتماعي وترسيخ ثقافة التحوُّل من اقتصاد غير مُنظَّم إلى اقتصاد مُنظَّم.

الهدف من إعلان المنشآت متعددة الجنسية هو "تشجيع الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه المنشآت متعددة الجنسية لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العمل اللائق للجميع؛ وهو كذلك التقليل إلى أدنى حد من الصعوبات التي قد تثيرها شتى عملياتها وتذليل هذه الصعوبات

وهو يشكل مرجعًا عالميًا لتطبيق مبادئ العمل اللائق والتنمية المستدامة في أنشطة القطاعين العام والخاص.

يُمكن استخدام الإعلان أيضًا في بناء شراكات لمواجهة العديد من التحديات التي لا تستطيع الحكومات ولا الشركات معالجتها بمفردها، بما في ذلك الشراكات متعددة الأطراف ومبادرات التعاون الدولي

المبادئ الأساسية للإعلان:

- احترام حقوق الإنسان والعمل وفق معايير العمل الدولية.
- ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع العاملين.
- توفير بيئة عمل آمنة وصحية.
- احترام حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية.
- الالتزام بـ المسؤولية البيئية والمجتمعية في العمليات الاستثمارية.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة للاستثمار
- تعيين الموظفين وتدريبهم وترقيتهم بناءً على الكفاءة والخبرة والمهارة

المسئولية المجتمعية للشركات
مجتمعنا... مسئوليتنا

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

قطاع تنمية الأعمال
الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية

دور الحكومات في تطبيق إعلان الشركات متعددة الجنسيات (ILO MNE Declaration)

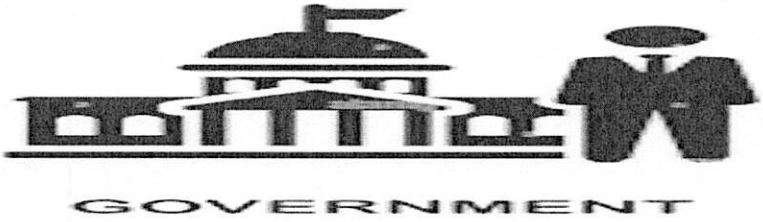

تمثل دور الحكومات بموجب الإعلان الثلاثي في صياغة وتنفيذ سياسات وطنية لتحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة، وتطبيق معايير العمل الدولية على الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية على حد سواء ويشمل ذلك استخدام الإعلان كدليل إرشادي لإنشاء إطار قانوني، وتعزيز الحوار الاجتماعي والتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال، والترويج للمبادئ من خلال جهات التنسيق الوطنية، وحملات التوعية، والتعاون مع منظمة العمل الدولية فهي تقوم بالأدوار التالية :

1. صياغة التشريعات والسياسات الوطنية

وضع وإنفاذ القوانين والسياسات الوطنية لتعزيز التقدم الاجتماعي وسلوك الأعمال المسؤول وضمان خضوع الشركات متعددة الجنسيات لهذه القواعد.

وضع سياسة وطنية ترمى إلى ضمان القضاء فعليا على عمل الأطفال؛ وأن ترفع الحد الأدنى لسن الاستخدام أو العمل بصورة تدريجية إلى مستوى يتفق مع النمو البدني والذهني للأحداث

اتباع سياسات ترمى إلى تعزيز الفرص والمساواة فى المعاملة بغية القضاء على أى تمييز قائم على العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو المنشأ الاجتماعي.

مثال: إصدار قانون عمل يضمن الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل العادلة، ومنع التمييز في التوظيف

2. دعم معايير العمل الدولية:

تُحث الحكومات على اعتماد معايير العمل الدولية، كتلك الواردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وتطبيق هذه المبادئ في سياساتها الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالتوظيف والحماية الاجتماعية والعلاقات الصناعية.

3. الرقابة والتفتيش على الشركات

تفعيل أجهزة تفتيش العمل لمراقبة التزام الشركات، خاصة متعددة الجنسيات، بحقوق العمال، التأكد من أن الشركات وأيضا توفر معايير سلامة وصحة كافية، وتُسهم في إرساء ثقافة وقائية للسلامة والصحة في المنشآت التي تهيئ تدريجيا بيئة عمل آمنة وصحية.

مثال: حملات تفتيش دورية للتأكد من تطبيق معايير السلامة والصحة المهنية داخل المصانع.

4. إدماج الإعلان في سياسات الاستثمار

ربط الحوافز الاستثمارية والتراخيص باحترام معايير العمل وحقوق الإنسان.

مثال: اشتراط التزام الشركات الأجنبية بمعايير العمل اللائق كجزء من شروط الاستثمار أو المناطق الحرة

5. التوعية والترويج للإعلان وبناء القدرات

نشر الوعي بإعلان ILO MNE بين الشركات والعمال والنقابات، يجب أن تعمل الحكومات على استخدام جهات التنسيق الوطنية للترويج لمبادئه، والعمل كجهات اتصال للشركات متعددة الجنسيات والحكومات والشركاء الاجتماعيين على المستوى الوطني.

مثال: تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول العمل اللائق والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

6. دعم الحوار الاجتماعي

تشجيع الحوار المجتمعي بين الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال (النهج الثلاثي) لتعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة وتحقيق العمل اللائق.

مثال: إنشاء لجان ثلاثية لمناقشة سياسات العمل والنزاعات العمالية.

7. توفير آليات الشكاوى والانتصاف

ينبغي للحكومات العمل مع كل من الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات لتوفير حماية دخل العمال الذين تُفصل خدماتهم، وتجنب إجراءات الفصل التعسفي.

إتاحة قنوات فعّالة لتلقي شكاوى العمال وضمان الوصول للعدالة.

مثال: إنشاء منصات رسمية لتقديم شكاوى انتهاكات حقوق العمل والتحقيق فيها.

8. المتابعة والتقارير

متابعة التزام الشركات وإعداد تقارير وطنية عن تطبيق معايير العمل الدولية. ،وعلي الحكومات أن تقوم بدراسة أثار المنشآت متعددة الجنسية على العمالة في مختلف القطاعات الصناعية، مع أهمية اتخاذ التدابير المناسبة لتلك الاثار على العمالة وسوق العمل

مثال: إدراج مؤشرات العمل اللائق في تقارير الاستدامة الوطنية أو تقارير حقوق الإنسان.

المسئولية المجتمعية للشركات

مجتمعنا ... مسئوليتنا

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

قطاع تنمية الأعمال
الإدارة المركزية للمسئولية المجتمعية

أمثلة عملية على اتباع الحكومة المصرية لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (ILO MNE Declaration)،

اظهرت الحكومة المصرية التزامًا واضحًا بإعلان الشركات متعددة الجنسيات لمنظمة العمل الدولية من خلال التشريعات، الحوار الاجتماعي، تشجيع الاستثمار المسؤول، تحسين بيئة العمل، وتنمية رأس المال البشري، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

فقد قامت مصر بدور ريادي في المنطقة، إذ كانت أول دولة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تُقرّ رسميًا خارطة طريق وطنية لتنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن الشركات متعددة الجنسيات في ديسمبر 2023.

تبنى مصر تنفيذ مبادئ هذا "الإعلان " لتعزيز الامتثال لمعايير العمل الدولية وضمان توافق التشريعات العمالية وطريقة تنفيذها، مع اتفاقيات العمل الدولية التي صدقت عليها مصر وتعمل على وضع بعض الخطوات التنفيذية علي النحو التالي:

- إنشاء جهة اتصال وطنية: تم تعيين وزارة العمل جهة اتصال وطنية للإشراف على تطبيق مبادئ إعلان الشركات متعددة الجنسيات والترويج لها.
- التزام ثلاثي: وُضعت خارطة الطريق وأُعيد تأكيدها من خلال تعاون ثلاثي الأطراف تشمل الحكومة، أصحاب العمل والعمال.
  - الحكومة: وزارة العمل، وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
  - أصحاب العمل: ممثلون باتحاد الصناعات المصرية، الذي دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل اللائق في عملياته.
  - العمال: النقابات العمالية.
- تعزيز الاستثمار المستدام: يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لخارطة الطريق المصرية في مواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر مع أهداف العمل اللائق، بما يضمن مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في النمو الاقتصادي المستدام والشامل.
- التكامل القطاعي: طبقت مصر مبادئ إعلان الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات متنوعة، تشمل الملابس والزراعة والعمالة البحرية، وذلك غالبًا من خلال برنامج "عمل أفضل في مصر."

- مواءمة السياسات: يجري دمج مبادئ إعلان الشركات متعددة الجنسيات في إصلاحات وطنية أوسع، مثل قانون العمل الجديد (قانون العمل رقم 14 لسنة 2025)، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2025، بهدف تحسين علاقات العمل بين أصحاب العمل والعمال.
- إصدار وتحديث قانون العمل المصري بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية، خاصة ما يتعلق بمنع التمييز في العمل، حظر عمالة الأطفال، تنظيم ساعات العمل والأجور ويتم التعاون المستمر بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية في مراجعة السياسات والتشريعات.
- اشتراط الالتزام بالقوانين العمالية والبيئية ضمن إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) ببعض الإجراءات مثل تشجيع المسؤولية المجتمعية للشركات (CSR) والترويج لممارسات العمل اللائق داخل المناطق الاستثمارية. تضمين الالتزام بقانون العمل المصري ضمن إجراءات تأسيس الشركات، توعية المستثمرين الأجانب بمعايير العمل اللائق منذ مرحلة الترخيص، تشجيع الإفصاح الطوعي عن ممارسات العمل والمسؤولية المجتمعية والتعاون مع شركاء دوليين (مثل UN Women وILO) لتعزيز بيئات العمل الدامجة.

" إعلان المبادئ الثلاثي يُعد بمثابة منهج شامل مُتسق لتعزيز الاستثمارات، والممارسات التجارية المُستدامة والمسؤولة والشاملة، لتحقيق العمل اللائق"